"الحرب على الفساد" عبارة يطلقها دوماً المسؤولون في الحكومة والنواب أيضا ...اتسعت وتشابكت خيوط هذه الحرب حتى أصبح المواطن العراقي يشعر أحيانا بأنها دعائية أكثر من فعلية، وأحيانا أخرى يرى الجهات الرقابية تصطاد الأسماك الصغيرة التي تقع في الشبكة بسهولة، بينما الحيتان العملاقة تمزّق الشبكة وتهرب خارج البلاد لتحرس أموالها وأبراجها في الدول المجاورة.

في البصرة لم تكن مفاجأة لنا ، بل كنا على تواصل مع البرلمانيين في العديد من مؤتمراتهم وتصريحاتهم التي ترتفع وتنخفض في فترات مختلفة ضد الفساد..في الفترة الأخيرة ، تعالت الأصوات والتصريحات والمؤتمرات الصحفية ، وانتهج البرلمانيون أسلوبا جديدا ألا وهو مداهمة المؤسسات المبتلية بالفساد والمفسدين.

□ البصرة/ ريسان الفهد

ثغر العراق.. تتراكم فوق موانئها ملفاتُ فساد من العيار الثقيل

نواب البصرة يتّهمون مجلس المحافظة بإهدار أموال الإعمار

النائب منصور التميمي من كتلة دولة القانون كشف في مؤتمر صحفي عن هروب مسؤول كبير في شركة نفط الجنوب "لتورطه بعمليات فساد" بصفقات إنشاء المنصات البحرية لتصدير النفط، فيما طالب بإقالة المفتش العام لوزارة النفط "لتقصيره"، وقال التميمي في مؤتمر صحفي عقده بمقر البرلمان في البصرة إن "مسؤول القسم البحري عن منصات التحميل الذي يشرف على توقيع العقود في شركة نفط الجنوب هرب إلى جهة مجهولة"،

مبيناً أن "المسؤول متهم بتلقي رشاوى من شركة ليتون الاسترالية لبناء منصات لتحميل النفط بلغت أقيامها نحو مليار دولار". وطالب التميمي شركة نفط الجنوب بـ"تشكيل لجنة للتحقيق في قضية هروب المسؤول"، داعيا في الوقت نفسه إلى "إقالة المفتش العام في وزارة النفط لتقصيره في التحقيق بهذه القضية".

وقال في مؤتمر صحفي جمعه والنائب جواد البزوني إن" أهم قضايا الفساد تكمن في منصات التحميل وملف استثمار سجن بوكا وملف تهريب سيارات من مطار البصرة".

وأضاف النائب التميمي "بعد زيارة دائرة البريد والاتصالات، وما شاهدناه من سلبيات وسوء خزن ، وإهمال العديد من المعدات عملت الدائرة على ترتيب المخزن وتشغيل الرافعات والآليات المتوقفة"، وبيّن التميمي أن هيئة النزاهة اطلعت على تصوير الفيديو وقامت بالتحقيق مع المسؤولين في الدائرة .

وكانت وزارة النفط العراقية أكدت في الثامن من آذار الماضي أن الشرطة الاسترالية بدأت تحقيقا في موضوع دفع رشوة من قبل شركة ليتون الاسترالية العاملة في مشروع منصات الميناء العائم في البصرة، فيما أكدت الشرطة الاسترالية أنها تحقق مع الشركة بعدما تبين أنها تهربت من دفع الضرائب عن صفقاتها التي أجرتها مع العراق عبر تحويل أموال تلك الصفقات إلى حسابات شركة معفاة من الضرائب Offshore تعود لها، وهو ما يعتبر مخالفا لنظام الشركات العالمية.

ووقع العراق في العام الماضي ٢٠١٠ عقوداً مع شركات أجنبية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، لرفع سقف الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست المقبلة، والى ١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وقد تركزت غالبية تلك العقود على تطوير حقول نفطية كبيرة، حقول تقع جنوب العراق، كما شهد شهر أيار من العام الماضي الإعلان عن جولة تراخيص ثالثة لتطوير ثلاثة حقول غازية هي (عكاز) في الرمادي، و(المنصورية) في ديالى، و(السيبة) في البصرة، فيما انطلقت قبل أيام في العاصمة الأردنية جولة التراخيص الرابعة، وهي تهدف لاستكشاف ١٢ حقلاً نفطياً وغازيا تتوزع على محافظات منها الأنبار ونينوى والنجف وديالى وواسط والديوانية.

وقد دفعت تلك التعاقدات بوزارة النفط إلى تنفيذ خطة تهدف من خلالها إلى تصعيد الطاقة التصديرية للعراق، وتتضمن المراحل الأولى من المشروع إنشاء خزانات ضخة جديدة في مستودع الفاو الساحلي، ومد أنبوبين سعة ٤٨ عقدة، وبطول ٢٠ كم على اليابسة و١٢٠ كم تحت الماء، ويرتبط الأنبوبان بعد اكتمال نصبهما بثلاث منصات أحادية عائمة للتصدير، كما وقعت شركة نفط الجنوب منتصف الشهر الحالي عقوداً بقيمة مليار ٦٦ مليون دولار مع شركتي (Saipem) الإيطالية و(LEIGHTON) الاسترالية لتنفيذ ثلاثة مشاريع متعلقة بتطوير الطاقة التصديرية عبر الخليج.

وسبق أن افتتح رئيس الوزراء نوري المالكي، في الـ١٢ شباط الماضي، أول منصة عائمة لتصدير النفط، التي تم إنشاؤها من قبل شركة لايتون البريطانية من أصل خمس منصات عائمة تسعى الوزارة لإنشائها، فيما أعلنت وزارة النفط في الـ٢١ من الشهر ذاته، عن تأجيل تشغيل المرفأ النفطي في البصرة بسبب سوء الأحوال الجوية، لافتة إلى أنها تسعى إلى افتتاح ميناءين عائمين خلال العام الحالي.

وأعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني سابقاً: أن إنتاج النفط العراقي ارتفع إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا، فيما أكد أن التصدير عبر الميناء العائم الأول سيبدأ خلال ثلاثة أيام.

يذكر أن العراق ينتج حالياً نحو ٢,٩ مليون برميل من النفط الخام يومياً، منها ١,٩ مليون برميل مستخرجة من حقول البصرة، بعد أن كان إنتاج العراق لا يتجاوز ٢,٥ مليون برميل في العام الماضي، وتتوقع وزارة النفط أن يرتفع سقف إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل أواخر العام الحالي ٢٠١٢، فيما تبلغ صادرات العراق من النفط الخام حالياً نحو ٢,٢ مليون برميل يومياً، ومعظم تلك الكميات تصدر بواسطة ناقلات بحرية من خلال ميناءي البصرة (البكر العميق) والعمية العائمين، وهما يقعان ضمن نطاق المياه الإقليمية العراقية، وتبلغ طاقتهما التصديرية ١,٧ مليون برميل يومياً، ويضخ لهما النفط عبر أنابيب بحرية تتصل بمستودعات خزن ساحلية تقع قرب مركز قضاء الفاو، نحو ١٠٠ كم جنوب مدينة البصرة، في حين تصدر الكميات المنتجة من الحقول الشمالية إلى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط عبر أنبوب ناقل، والكميات المتبقية تصدر إلى الأردن باستخدام ناقلات حوضية.

المدينة الرياضية احد المشاريع الاستثمارية في البصرة

مشروع مجمع للمباني الخدمية جنوب البصرة

دعوات لإنهاء مهمة المفتش العام

الحديث عن الفساد يذهب تلقائياً باتجاه المفتشين العموميين وتحميلهم جزءا من مسؤولية الفساد في المؤسسات الحكومية ، يقول النائب التميمي "نعتقد انه لا ضرورة لوجود دائرة المفتشين العامين في الدوائر لأنها تعمل لمصلحة الوزارة والدائرة وهي لا تعد كونها ديكوراً فقط. وكشف أن عدداً من البرلمانيين سيقدمون طلباً لإنهاء عمل مكاتب المفتشين العامين في الدوائر لأنها لم تقم بعملها كما يجب.

وقال النائب منصور التميمي إن "موقع سجن بوكا السابق كان من المفترض أن يستخدم للدعم اللوجستي للموانئ العراقية وهو شرط للشركات التي ترغب في استثماره والذي تبلغ مساحته ٥٠٠ دونم ،بالإضافة إلى الإمكانية المالية التي تمتلكها الشركة والكفاءة وان تكون عاملة في مشاريع داخل وخارج العراق.

وبين " أن من المفاجأة الكبيرة أن هذا العقد قد رسا على شركة كوفان العراقية وهي شركة متلكئة وموضوعة في قائمة الشركات السوداء العاملة في العراق وأنها لحد الآن ومنذ عام لم تحقق أي جهد في الموقع وهي ترغب في إنشاء (فندق صحراوي) ولا نعرف انعكاساته الاقتصادية على حياة العراقيين"، وأوضح التميمي " انه طلب من هيئة النزاهة في البصرة التحقيق في الموضوع ووضع دراسة كاملة للعرض التحليلي للمزايدة الاستثمارية كي يقف الجميع أمام مسؤوليته لمثل هكذا استثمارات".

النائب عدي عواد

النائب حسين الاسدي

النائب جواد البزوني

النائب منصور التميمي

عضو مجلس المحافظة

نائب رئيس مجلس المحافظة

المشاريع المتلكئة

وكشف النائب في دولة القانون حسين الاسدي عن وجود تلكؤ في بعض المشاريع المهمة في محافظة البصرة بسبب سوء التعاقد والفساد المالي والإداري يصل عددها الى المئات واغلبها مشاريع إستراتيجية.

وقال الاسدي في مؤتمر صحفي إننا " نتابع هذا الموضوع مع هيئة الرقابة المالية" ، وبين أن" اغلب الأموال جاءت عن طريق الدول المانحة وقد تم سحب هذه الأموال وأنفقت، ولكن لجهة مجهولة! ". وأكد أن" هناك عمليات هدر في المال العام منذ عام ٢٠٠٩ ". وكشف إن "اللجنة اكتشفت أثناء مراجعتها لحسابات مجلس محافظة البصرة فقدان ١٠ مليارات دينار في العام الماضي ٢٠١١، إضافة إلى ١٤ مليار دينار في العام ٢٠٠٩"، مبيناً أن "تلك الأموال لا علاقة لها بالموازنة، وعلى الأرجح قدمتها دول مانحة، وكانت مودعة في مصارف حكومية ضمن حسابات جارية تعود لمجلس المحافظة قبل أن تختفي بعد أن سحبها".

ولفت الأسدي إلى أن "حالة الفقدان تتضح من خلال وجود سجلات مصرفية تؤكد وجود الأموال قبل سحبها، فيما لم نعثر على أثر لها ضمن صرفيات المجلس وبياناته المالية"، مضيفاً أن "اللجنة أحالت ملف القضية إلى ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة نظراً لخطورتها".

وأشار الأسدي الى أن "مجلس المحافظة امتنع عن التعاون مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة النيابية عند محاولتهم التحري بجهد مشترك عن مصير الأموال المفقودة"، مؤكداً أن "مجلس المحافظة يتحمل مسؤولية فقدان الأموال، ويجب عليه أن يسارع الى التعاون بشفافية مع الجهات التحقيقية للكشف عن مصيرها". من جانبه، قال نائب رئيس مجلس المحافظة أحمد السليطي إن "تلك الاتهامات مجرد جعجعة إعلامية لا تستند الى أدلة، وهي ناجمة عن عدم اطلاع على كيفية عمل المجلس، كما أنها تزعزع ثقة المواطنين بالحكومة المحلية من دون مبرر". وأضاف السليطي أن "الأموال التي تحدث عنها النائب خلفها المجلس بدورته السابقة عندما كان يفرض رسوماً لإعمار البصرة على البضائع المستوردة مقدارها ١٪"، موضحاً أن "المجلس بدورته الحالية قام بصرف الأموال المتراكمة من تلك الرسوم الملغاة وفق إجراءات تختلف عن إجراءات صرف أموال الموازنة".

مدينة البصرة: مشاريعها متعثرة.. ومسؤولوها يتهربون

برلمانيون يطالبون بإقالة مفتش النفط لتقصيره في أداء عمله

مجلس المحافظة يدافع عن نفسه.. عشرة مليارات دينار خارج الموازنة!

وبدوره طالب عضو مجلس المحافظة غانم عبد الأمير أعضاء البرلمان بأن يكونوا عونا للمجلس في معالجة الأخطاء والخروقات المالية والإدارية التي قد تحدث هنا وهناك وهو على اطلاع على واقع وظروف عمل المجلس".

وبين " أن إعلان هذه الخروقات ونشر معلومات عن فساد مالي وإداري في وسائل الإعلام يخلق فجوة وعدم ثقة بين المواطنين والمجلس من جهة ، وأعضاء البرلمان من كتلة البصرة الذي يمثلون المحافظة في أعلى سلطة تشريعية في البلد من جهة أخرى".

فشل عملية إعمار البصرة

وقال عضو ائتلاف دولة القانون جواد البزوني إن " اغلب الوزارات أثبتت فشلا في دعمها لعملية إعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية في البصرة"" وأضاف أن " بعض الوزارات تمعن في عرقلة تنفيذ مشاريع مهمة في مختلف القطاعات"، متسائلا عن "جدوى وجود وزارات إذا كانت الحكومات المحلية تتصدى لتمويل وتنفيذ مشاريع خاصة بها"،

وأضاف "أن وزارة التربية على سبيل المثال نفذت خلال عام ٢٠١١ فقط ثلاث مدارس في المحافظة مقابل ١٧٦ مدرسة تكفلت الحكومة المحلية ببناء بعضها وإعادة تأهيل البعض الآخر ، فضلا عن رصدها مبلغ ٢٢٠ مليار دينار لتنفيذ مشاريع في قطاع التربية للعام الحالي".

وقال النائب عدي عواد عن كتلة الأحرار أن لجنة تحقيقية قد شكلت لإجراء تحقيق في الفساد الإداري بشركة غاز الجنوب وشركة الحفر العراقية، وأضاف عواد " أن وزارة النفط حاولت التعتيم على ملفات الفساد وأن هناك ١٥ مليار دينار قد صرفت من دون أوليات في شركة غاز الجنوب وهذا تجاوز كبير على المال العام.

وبيّن "لقد تم اكتشاف ملفات فساد كبيرة في الشركتين المذكورتين وتلاعب في التعليمات والقوانين، مبيناً أن وزارة النفط ومكتب المفتش العام حاولا التعتيم على تلك الملفات لعدم إيصالها إلى الرأي العام". وأكد أن الأيام المقبلة سيتم الإعلان عن أسماء المتورطين بملفات الفساد في شركتي الحفر العراقية وغاز الجنوب.

وكان عواد قد كشف عن مشروع ماء الفاو الذي تم انجازه في عام ٢٠١٠، جنوب البصرة بكلفة ٢٠ مليون دولار "انه لم يزود أهالي الفاو بالماء الصالح للشرب سوى ساعات معدودة وتوقف عن العمل دون عودته لضخ مياه الشرب"، وبيّن أن" مشروع ماء الفاو تم افتتاحه من قبل رئيس الوزراء أثناء زيارته للبصرة في وقت كانت تشهد المدن العراقية حملات انتخابية إلا أن الواقع اليوم يشهد أن مدينة الفاو محرومة من ابسط مقومات الحياة ألا وهي المياه الصالحة للشرب".

وطالب "بضرورة رفع الحيف عن قضاء الفاو لما يعانيه من نقص كبير في تزويده بمياه الشرب وان هذا المشروع قد عقد أهالي الفاو آمالهم عليه إلا انه تمت تعبئة خزانات المياه الصالحة للشرب أثناء افتتاحه لتزويد الفاو بالمياه وبعد ساعات توقف المشروع عن الخدمة"، وشدد عواد على "محاسبة الشركة المنفذة للمشروع كونها أخلت بالشروط وعدم إنجازها العمل بالشكل المطلوب بالإضافة إلى ضرورة إعادة تنفيذ المشروع بالشكل الصحيح الذي يضمن وصل مياه الشرب لأهالي الفاو لرفع الحيف عنهم قبل حلول الصيف المقبل".

وعن وضع الكهرباء في الصيف القادم قال عواد" ان الصيف القادم سيكون اسوأ من الاعوام السابقة ، اذا لم تنفذ وزارة الكهرباء خططها لتنفيذ مشاريع مهمة ومعالجات عاجلة بالتنسيق مع مجلس المحافظة " وبين " ان تصريحات المسؤولين في عن قطاع الكهرباء والارقام التي يعلنونها بين فترة واخرى هي مجرد دعاية اعلامية وغير موجوده على ارض الواقع .